تداعيات الانشقاقات الحزبية على الائتلافات الحكومية (2011- 2017)

- تونس نموذجا -

أ. لحواسنية ياسمين

جامعة الجزائر3

yasminelahouasnia@yahoo.fr

ملخص:

كان التفكك والتلاشي أبرز سمات المشهد السياسي التونسي بعد ثورة 14 جانفي 2011، تميز هذا المشهد السياسي بعدم الاستقرار كنتيجة طبيعية لسياسة الائتلافات الحكومية تبعا لمقتضيات مرحلة الانتقال الديمقراطي، يظل مآل هذا المشهد السياسي مرهونا بتجليات مستقبل مأمول قد يعاد فيه رسم الخارطة السياسية ومراجعة صيغ الائتلاف الراهنة باتجاه تشكيل تحالفات جديدة، إن نجاح الائتلافات الحكومية في تونس مرهون بمدى نضج الأحزاب السياسية وقدرتها على إيجاد آليات لتفادي الانشقاقات الحزبية، ذلك ما يطرح أسئلة حول مآل المشهد السياسي التونسي الراهن وقدرته على احتواء الانشقاقات الحزبية ومن ثم تشكيل ائتلافات حكومية تتميز بالاستقرار والديمومة و قادرة على تسيير الشأن العام التونسي في أحسن الظروف.

الكلمات المفتاحية: تداعيات، الائتلافات الحكومية، الانشقاقات الحزبية، تونس.

Summary:

Disintegration and fading were the main features of the Tunisian political scene after the revolution of 14 January 2011. This political scene is characterized by instability as a natural result of the policy of the government coalitions in accordance with the requirements of the democratic transition. This political scene remains subject to the prospect of a hopeful future. Towards the formation of new alliances. The success of the government coalitions in Tunisia depends on the maturity of the political parties and their ability to find mechanisms to avoid partisan schisms. This raises questions about the fate of the current Tunisian political scene and its ability to contain partisan schisms and thus form stable and sustainable govermnent coalitions capable of running the public affairs. Tunisia in the best of circumstances.

Keywords: repercussions, government coalitions, partisan schisms, Tunisia.

www.manaraa.com

مقدمة:

منذ بداية تشكل الأحزاب السياسية بعد ثورة 14 جانفي 2011، كانت الانشقاقات والانقسامات من أبرز سمات المشهد السياسي التونسي مع تنامي حدة الصراع على الحكم، أفرزت انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر2011 ائتلافا ثلاثيا بين "حركة النهضة" وحزبي "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل من أجل العمل والحريات"، وبعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 إتفقت الأطراف السياسية المعنية على تشكيل حكومة إئتلافية رباعية بين أحزاب "نداء تونس" و"النهضة" و"الاتحاد الوطني الحر" و"آفاق تونس" ومن بعد حكومة وحدة وطنية ضمت 8 أحزاب.

شهد الائتلاف الثلاثي "الترويكا" حفاظ حركة النهضة على تماسك أعضائها، بالمقابل أنهكت الاستقالات والانشقاقات حليفيها حزبي المؤتمر والتكتل، كما اتسم أداء حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بالاضطراب ليستقيل أغلب قياديه وممثليه بالمجلس التأسيسي، وقام المستقيلون بتأسيس حزبين هما "حركة وفاء" و"التيار الديمقراطي"، كما عرف حزب التكتل من أجل العمل والحريات تصدعا نتج عنه التحاق عدد هام من قياديه بأحزاب أخرى وتأسيس آخرين لحزب "الخيار الثالث"، كما شهد الائتلاف الرباعي وحكومة الوحدة الوطنية صراعات بين العلمانيين وحركة النهضة بسبب إختلاف التوجهات الحزبية، كما شهدت حركة نداء تونس إنشقاقات جعلت حركة النهضة صاحبة الأغلبية البرلمانية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من خلال لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين بدراسة الانشقاقات الحزبية كظاهرة سياسية تستدعي الإهتمام بها، بإعتباره موضوع من صميم العلوم السياسية من خلال دراسة وتحليل الموضوع، بإعتماد المناهج التحليلية للوصول إلى فهم وحل بعض العلاقات التفاعلية والمؤثرات الداخلية والخارجية المتعلقة بالانشقاقات الحزبية وانعكاساتها على الائتلافات الحكومية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية محل الدراسة كالآتي : **كيف أثرت الانشقاقات الحزبية على الائتلافات الحكومية على ضوء الحالة التونسية (2011-2017) ؟**

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، إرتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول : واقع الائتلافات الحكومية في تونس (2011 إلى 2017).

المحور الثاني : دينامية الانشقاقات داخل الأحزاب المشكلة للائتلافات الحكومية.

المحور الثالث : مستقبل الظاهرة الحزبية وقدراتها الائتلافية في تونس.

www.manaraa.com

المحور الأول : واقع الائتلافات الحكومية في تونس (2011 إلى 2017)

إن الائتلافات الحكومية ظاهرة جديدة على الساحة السياسية في تونس، اعتبرها البعض نتيجة مباشرة لنظام انتخابي يقوم على أساس النسبية التي لا تعطي فرصة لأي حزب، مهما كان شأنه ليحقق نتائج انتخابية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، كما أن الرغبة في اقتسام أعباء الحكم والمعارضة شجعت على تشكل تحالفات حكومية، وقد شهدت تونس منذ انتخابات أكتوبر2011، تعاقب خمس ائتلافات حكومية مختلفة التوجهات الحزبية نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية، نوجزها في الجدول الآتي :

جدول رقم 01: الائتلافات الحكومية في تونس خلال الفترة 2017/2011.

الحكومة الائتلافية	الأحزاب المكونة للائتلاف	مدة الائتلاف	رئيس الجمهورية	رئيس الحكومة
حكومة الغنوشي الأولى	حزب التجمع الدستوري، حزب الديمقراطي التقدمي،حزب التجديد، مستقلين.	17 إلى 27 جانفي 2011	فؤاد المبزع	/
حكومة الترويكا 1	حزب النهضة، حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات، مستقلين.	22 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013	منصف المرزوقي	حمادي الجبالي
حكومة الترويكا 2	حزب النهضة، حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات، مستقلين.	13 مارس 2013 إلى 09 جانفي 2014	منصف المرزوقي	علي العريض
الائتلاف الحكومي الرباعي	حزب نداء تونس، حزب النهضة، الاتحاد الوطني الحر.	6 فيفري 2015 إلى26 اوت 2016	القايد السبسي	الحبيب الصيد
حكومة الوحدة الوطنية	حزب نداء تونس،حزب النهضة،الاتحاد الوطني الحر،آفاق تونس،المبادرة الوطنية الدستورية، الحزب الجمهوري،المسار الديمقراطي الاجتماعي،حركة الشعب.	26 أوت 2016 إلى غاية الآن	القايد السبسي	يوسف الشاهد

المصدر: أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس: "قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات"، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، فيفري 2015، ص ص 02،05،07.

أولا- حكومة الترويكا (13 مارس 2013 إلى 09 جانفي 2014):

إن تصاعد موجة العنف التي شهدتها عدة مدن تونسية لتنتهي في 6 فيفري 2013، باغتيال شكري بلعيد الأمين العام لحركة "الوطنيون الديمقراطيون" اليسارية وأحد أبرز قيادات الجبهة الشعبية*، التي تضم في تركيبتها قوى يسارية وأخرى قومية، أدى هذا الى إعلان رئيس الوزراء حمادي الجبالي عن تشكيل "حكومة كفاءات وطنية" بديلا

www.manaraa.com

من حكومة الترويكا* التي أفرزتها تفاهمات ما بعد انتخابات أكتوبر2011 لقيادة المرحلة الانتقالية([1]). حدث ذلك في سياق حركية سياسية غير مسبوقة تشهدها الساحة السياسية التونسية أفضت إلى تطورين في غاية من الأهمية يبدو وكأنهما يسيران في إتجاه متعاكس: تكتل في المعارضة وتفكك في الحكم.

1- من أزمة إلى حوار:

إن اغتيال النائب اليساري محمد البراهمي في جويلية 2013، أدى إلى إثارة أزمة سياسية في تونس هي الأكبر منذ الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي عام 2011، حيث حمل ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية المسؤولية للحكومة التي يترأسها الإسلاميون المسؤولية الأخلاقية عن جريمة القتل، ودخول هؤلاء الأعضاء في إضراب مفتوح ([2]).

في هذا الاطار نظم نواب المعارضة جنبا إلى جنب مع الآلاف من المحتجين، اعتصاما طالبوا فيه بحل الجمعية التأسيسية، ونصبوا مخيمات أمام مبنى البرلمان لمدة تقارب ثلاثة أشهر، ولم يؤدي ذلك الاعتصام إلى وقف اعتماد الدستور الجديد للبلاد فحسب، بل إلى ارتفاع حدة التوتر بين جبهة الإنقاذ الوطني* الممثلة للكتلة العلمانية وائتلاف السلطة الثلاثية المشتركة الترويكا الحاكم، هذا وقد رفض أنصار المعارضة أي نوع من الحوار مع الحكومة.

لم يعد تحالف الأحزاب واندماجها في تونس أمرا مستبعدا في ظل الديناميكية التي أطلقتها الثورة والتي من بين أبرز مظاهرها توالد الأحزاب وتشكل الجبهات في حركة دائبة لإعادة رسم المشهد السياسي عامة والبحث عن توازن مفقود، فالحزب الجمهوري ذاته تجمع لعدد من الأحزاب من بينها "الديمقراطي التقدمي" و"آفاق تونس" و"الإرادة" و"الكرامة"([3])، كما يضم المسار حزبي "حركة التجديد" (الحزب الشيوعي سابقا) و"العمل التونسي"، إضافة إلى قيادات من "القطب الحداثي" ذي التوجه اليساري ([4])، تحت لافتة الاتحاد من أجل تونس* والذي يوصف في بعض الأوساط بـ"ترويكا المعارضة".

* الجبهة الشعبية: يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الاحزاب اليسارية والقومية الراديكالية، تضم 14 حزبا ومن أبرز هذه الاحزاب حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري، وحزب العمال بزعامة حمة الهمامي.

* الترويكا: كلمة روسية تعني العربة التي يجرها ثلاثة جياد متراصة، وترويكا الحكم هو نظام الحكم الثلاثي، للمزيد من المعلومات أنظر أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص 89.

[1]- " تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/10/14، http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/02/201321010739424512.html

[2] - حبيب السايح، " التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف الى التوافق؟" ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/10/14، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tunisias-democratic-transition-from-centention-to-consensus

* جبهة الانقاذ الوطني: أسست بتاريخ 26 جويلية 2013 وتكونت من أحزاب سياسية معارضة تمثلت في "حركة نداء تونس"، و"الجبهة الشعبية"، و" حركة تمرد السياسية".

* الاتحاد من أجل تونس: هو تحالف سياسي تونسي أعلن عنه الباجي قايد السبسي في 7 ديسمبر 2012، وهو جبهة سياسية ضمت 5 أحزاب وقد صنف ذلك كمحاولة لتجميع القوى اليسارية والديمقراطية المشتتة.

[3]- حبيب السايح، مرجع سابق.

[4]- " تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة"، مرجع سابق.

www.manaraa.com

الملاحظة الأساسية على دينامية التحلل وإعادة التشكل في صفوف المعارضة هو أنه لم يعد هناك خطوط حمراء تمنع تقارب أحزابها أو تحالفها، على صعيد الأيديولوجيا ولا على صعيد البرنامج السياسي، إن الجامع الوحيد يتمثل في معارضتها الجذرية للحكومة ولحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي تحديدا.

2- إيجاد حل للازمة:

سادت فكرة السعي لإيجاد حل بين جميع الأطراف، بسبب النضج المفترض للأحزاب السياسية، وبعد قيام ضغط من قبل أربع جهات فاعلة رئيسية في المجتمع المدني هي "الاتحاد العمالي التونسي للشغل"، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية " (جمعية لأرباب الأعمال)، و"نقابة المحامين التونسيين"، و"رابطة حقوق الإنسان"، اضطر ائتلاف الترويكا والمعارضة إلى المشاركة في الحوار الوطني ([1])، اتفق الطرفان على خارطة طريق تتضمن اعتماد دستور توافقي وتعيين حكومة تصريف أعمال بقيادة رئيس الوزراء مهدي جمعة.

ثانيا- حكومة الائتلاف الرباعي الحاكم:

إن تبوأ حزب نداء تونس المرتبة الأولى وحركة النهضة المرتبة الثانية في انتخابات 2014 أدى إلى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الحبيب الصيد التي لم تكن متوقعة، تم اعتبار هذا التحالف بمثابة الخيانة الواضحة للوعود الانتخابية التي قطعها الحزبان وبمثابة التنصل من المبادئ والقيم المميزة لكل واحد منهما([2])، تبعات هذا التحالف الاستراتيجي بين الحزبين أدى إلى بروز انشقاقات وصراعات.

بالرغم من اشتراك حزبين في تجربة الائتلاف الرباعي الحاكم، وهما: حزب آفاق تونس والاتحاد الوطني الحر وحصولهما على حقائب وزارية مهمة، مثل وزارة التنمية والتعاون الدولي والاستثمار، ووزارة التجارة، ووزارة الاقتصاد الرقمي، إلا أن حضورها في المشهد السياسي ثانوي، كما أن تأثيرها في توجيه خيارات الحكومة محدود([3]). وأسوأ من وضع تلك الأحزاب الليبرالية وضع الأحزاب القومية التي هي اليوم مفتتة وضعيفة الفعالية، بعضها اندمج في الجبهة الشعبية وبعضها يحاول توحيد الجهود مع أحزاب ديمقراطية اجتماعية ضعيفة الحضور والتأثير.

إن التفكير في مستقبل هذا التحالف الحكومي يستدعي النظر مليا في مدى متانة العلاقة بين مكوناته و الأطراف المؤثرة فيه، و في قدرته على تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها، إن نسبة احتمال استمرار الائتلاف الحكومي بين حزبي النهضة والنداء أكبر من نسبة احتمال تصدعه وذلك للأسباب الرئيسة التالية ([4]):

---

[1]- حبيب السايح، مرجع سابق.

[2]- شفيع بومنيجل، "أزمة حزب نداء تونس ومستقبل المشهد السياسي التونسي"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/17، www.csds-center.com/archives/amp. 9707

[3]- فتحي الجراي، "واقع المشهد السياسي التونسي وتحولاته المنظورة"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/18، http://rawabetcenter.com/archives/26557

[4]- شفيع بومنيجل، مرجع سابق.

* أعلن الرئيس التونسي الباجي القايد السبسي، في 2 يونيو 2016، خلال حوار تلفزيوني فاجأ به الجميع عن مبادرة تتمثل بالدعوة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية نظرا لفشل العمل الحكومي في تحقيق الاهداف المرجوة.

* وثيقة قرطاج: وثيقة سياسية تضمنت خطوطا عامة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى قاعدتها تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حددت الاتفاقية عدد من الاهداف أهمها: إحلال الأمن والاستقرار، وترسيخ الانتقال الديمقراطي، واعداد برنامج للنهوض الاقتصادي...الخ.

www.manaraa.com

. تجاوز الحركتين لمسألة النموذج المجتمعي الذي أعتبر بؤرة الصراع بينهما، فمساهمة النهضة في صياغة الدستور الجديد مثلت حجة كافية على تبنيها لمبادئ الدولة المدنية وقيمها، وهذا ما جعل حركة نداء تونس تقبل بها شريكا رئيسيا في الحكم.

. قبول حركة نداء تونس بالتعددية السياسية واعتراف مؤسسها بأخطاء الماضي خصوصا الاستبدادي منها.

. تقاسم الحركتين التوجهات الاقتصادية والاجتماعية نفسها تقريبا، إذ يمكن تصنيفهما ضمن الأحزاب اليمينية المائلة نحو الوسط، مما شجعهما على التحالف من أجل مواجهة قوى سياسية أخرى.

ثالثا - حكومة الوحدة الوطنية (06 فيفري 2015 إلى غاية الآن):

نالت حكومة الوحدة الوطنية* بقيادة يوسف الشاهد ثقة مجلس نواب الشعب في 26 أوت 2016، لأنها انبثقت عن وثيقة قرطاج* التي تم التوقيع عليها في 13 جويلية 2017 من قبل رؤساء 9 أحزاب و ثلاث منظمات وطنية وهي: حركة نداء تونس وحركة النهضة والاتحاد الوطني الحر ومشروع تونس وآفاق تونس والمبادرة الوطنية الدستورية والحزب الجمهوري والمسار الديمقراطي الاجتماعي وحركة الشعب([1])، أما المنظمات الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة فهي: الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

لقد أدرك أغلب المعارضين في تونس أن فشل الحكومة لا يؤدي بالضرورة لانهيار الائتلافات، بقدر ما يعبر عن اعتقاد شريحة عريضة من المعارضين في أن خيارات الحكومة وطرق معالجتها للأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير فعالة، فالجبهة الشعبية على سبيل المثال مازالت تدعو إلى تبني نموذج تنموي بديل يهتم بالفئات الاجتماعية الفقيرة والوسطى، و بناءا على هذه الشروط سيكون من المستبعد أن تلتحق الأحزاب المعارضة بحكومة الوحدة الوطنية.

رابعا- الجبهات السياسية المعارضة للائتلافات الحكومية في تونس منذ 2011:

على صعيد المعارضة، ائتلفت ثلاثة من الأحزاب الرئيسية لتشكل قطبا أطلق عليه اسم "الاتحاد من أجل تونس"، ضم إلى جانب حركة نداء تونس، الحزب الجمهوري والمسار الديمقراطي الاجتماعي، وعلى صعيد الحكم تفجرت الخلافات بين الأحزاب الممثلة لائتلاف الترويكا الذي يقود البلاد منذ انتخابات 23 أكتوبر2011 ([2]). في هذا الصدد انتقد القائد السبسي الائتلاف الحاكم لفشله في حماية شعبه من التطرف الديني والسلفية، اللذين يرى فيهما خطرا متفاقما عجزت النهضة عن حماية تونس منه، فضلا عن إخفاقات النهضة في معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الملحة([3]). كما أعلن حزب نداء تونس أيضا عن مبادرة لرص صفوف أحزاب أخرى في اليسار

[1] - "حكومة الوحدة الوطنية وسؤال تثبيت الاستقرار"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/17, http://www.csds- center.com/archives/10411

[2] - " تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة"، مرجع سابق.

[3] - سناء العجمي، " إعادة تصنيع فراغ المعارضة السياسية في تونس"، مجلة شؤون دولية، العدد الأول، ربيع 2013، ص 26.

www.manaraa.com

الوسط، منها الحزب الجمهوري والمسار الديمقراطي وحزب الوحدة الشعبية، واعتبر القايد السبسي وأنصاره أن السبيل الوحيد للوقوف في وجه النهضة هو عبر تشكيل جبهة معارضة موحدة ([1]).

ومن التغييرات التي نلاحظها هي تقلص حضور ائتلاف الترويكا، وصولا إلى التلاشي التام في حكومة الجبالي خلال الفترة بين 24 ديسمبر 2011 و12 مارس 2013، كان هناك لحركة النهضة 16 وزيرا من إجمالي 28 ولحزب التكتل 5 وزراء ولحزب المؤتمر 4 وزراء، ومع حكومة علي العريض بداية من 13 مارس 2013 تقلص الحضور إلى 10 وزراء للنهضة من إجمالي 28 و3 لكل من المؤتمر والتكتل ([2]). والأهم من ذلك أن وزارات السيادة المؤثرة لم تعد من نصيب حزب النهضة وأحزاب الترويكا كوزارات الداخلية والعدل والشئون الخارجية وذهبت إلى حكومة تكنوقراط، وبحلول نهاية جانفي 2014 خرجت أحزاب الترويكا كليا مع تشكيل حكومة مهدي جمعة.

كما استطاع تحالف "الاتحاد من أجل تونس" أن يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعبئة المواطنين للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، وحرية المرأة، وحرية الإعلام) ، كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا، والجدول (02) الموضح أدناه يوضح أهم الجبهات السياسية المعارضة للائتلافات الحكومية في تونس منذ ثورة 2011.

الجدول رقم 02: الجبهات السياسية المعارضة للائتلافات الحكومية (2011-2017)

الجبهات السياسية المعارضة	توقيت إنشائها	الأحزاب المنتمية	هدفها
ائتلاف الجبهة الشعبية اليساري	2012/10/07	12 حزب سياسي ذات ايديولوجية شيوعية قومية.	توحيد وتجميع المعارضة السياسية.
الاتحاد من أجل تونس	2013 02/11	الحزب الجمهوري، حزب نداء تونس، حزب افاق تونس.	تحالف سياسي موسع معارض للترويكا الحاكمة.
جبهة الانقاذ الوطني	2013/08/26	حزب نداء تونس، الجبهة الشعبية، الاتحاد من أجل تونس، حركة تمرد تونس.	المطالبة برحيل ائتلاف الترويكا

المصدر: أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد06، جانفي 2014، ص 06.

إن الواقع والممارسة يؤكد أن الأحزاب التي كونت أقطابا وتقاربت فيما بينها، كان هدفها الوحيد هو تكوين جبهات سياسية انتخابية لتمثل ثقلا انتخابيا ورصيدا سياسيا يخول لها الدخول للاستحقاقات السياسية، ما يمكن استنتاجه هو الاستخدام الخاطئ لفكرة التحالف في الممارسة السياسية في تونس، فبدل أن تكون آلية للجمع بين قوى سياسية تتشابه في توجهاتها صارت مجرد أداة لتفكيك الائتلافات.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 26،27.

[2] - كارم يحي، الديمقراطية الصعبة: رؤية مصرية للانتقال التونسي، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 35، دون سنة نشر، ص 42.

www.manaraa.com

المحور الثاني : دينامية الانشقاقات داخل الأحزاب المشكلة للائتلافات الحكومية

لقد شهدت الأحزاب السياسية في تونس تصدعات داخل عدد من الأحزاب المشكلة للائتلافات الحكومية؛ وهذا من شأنه أن تكون له تداعيات على الحزب والحكومة، خاصة إذا ما لم تتم إدارة هذه الصراعات في مناخات سليمة، ويمكن إيجاز أهم الانشقاقات التي عاشتها الأحزاب السياسية التونسية الفاعلة فيما يلي:

أولا_ الانشقاقات داخل الائتلاف الحزبي الثلاثي (الترويكا) :

1_ حزبي التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية:

شهدت الأحزاب الممثلة للترويكا حالات انشقاق داخلي، ولاسيما بالنسبة إلى حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، واعتبار الاختلاف الأيديولوجي مانعا من التحالف السياسي معها([1])، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الائتلاف الحزبي الثلاثي، لاعتقادهم أن الترويكا لم تنجح في تحقيق أهداف الثورة، ولم تتقدم في تكريس العدالة الانتقالية ولم تكن حازمة في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السابق.

اتسم أداء حزب المؤتمر من أجل الجمهورية منذ تولي مؤسسه المنصف المرزوقي منصب رئاسة الجمهورية بالاضطراب، ليستقيل أغلب قياديه وممثليه بالمجلس التأسيسي، وفي هذا الإطار أسس عبد الرؤوف العيادي حزب "حركة وفاء"، وأسس محمد عبّو حزب" التيار الديمقراطي"، وكلاهما منشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وتعود أسباب انقسام حزب المؤتمر حسب القيادية في حزب التيار الديمقراطي **سامية عبو**: « إلى غياب الانسجام بين قياديي الحزب والتبعية المبالغ فيها لحركة النهضة، ضمانا لبقاء المرزوقي في الرئاسة، وفشل كل محاولات الإصلاح من الداخل ما أدى إلى الانهيار» ([2]).

كما عرف حزب التكتل من أجل العمل والحريات حليف حركة النهضة الثاني، تصدعا نتج عنه التحاق عدد هام من قياديه بأحزاب أخرى، وتأسيس آخرين لحزب "الخيار الثالث"، ولم يحظ كلاهما بأي مقعد نيابي خلال الانتخابات التشريعية لعام 2014، وتعود أسباب انقسام حزب التكتل حسب القيادي المستقيل من التكتل **صالح شعيب** : « إلى إن انفراد رئيس الحزب مصطفى بن جعفر برأيه وانشغاله بمنصبه كرئيس للمجلس التأسيسي الذي منحته له حركة النهضة، أبرز الأسباب التي سرعت بانتهاء الحزب سياسيا وفقدانه لقواعده » ([3]).

---

[1] - مونيكا ماركس،"أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، أو الإكراه، أم تقديم التنازلات؟"، الدوحة: مركز بوكنجز، العدد 10، فيفري 2014، ص 08،09.

[2] - خولة العشي، "انشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة: تحالفات من الورق"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/21، https://www.alaraby.co.uk/amp/politics/2016/1/17

[3] - المرجع نفسه.

www.manaraa.com

2_ الانشقاقات داخل حزب النهضة:

كانت حركة النهضة الحزب الوحيد الذي تمكن من الحفاظ على مختلف ممثليه المنتخبين، حيث تم وصف حركة النهضة بأنها "جيش متجانس" وبالتالي أصبح يعمل كآلية دفاعية، تشتت الانتباه عن حقائق مؤلمة ذات صلة بأداء الحركة كحقيقة أن ممثلي حركة النهضة سيطروا على أصوات المجلس الوطني التأسيسي في شكل يفوق حصة المنافسين الأقرب إليه بنسبة تصل إلى 20% ([1]).

بدت حركة النهضة منظمة بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى بفضل اجتماعاتها الخارجية الفرعية والتصويت داخل مجلس الشورى، بالإضافة إلى الاجتماعات العادية ككتلة واحدة داخل المجلس الوطني التأسيسي، إن الانقسامات الأخطر داخل الحركة تمحورت حول قضايا سياسية – وليس أيديولوجية – ككيفية التعامل مع شخصيات النظام القديم الذين يريدون خوض انتخابات 2014 ([2])، وما إذا كان يتعين على الحركة أن تتنازل للمعارضين الذين طالبوا بالتنحي من الحكومة بعد اغتيال السياسي محمد البراهمي في جويلية 2013، تصاعدت حدة المشادات بشكل كبير في خريف عام 2013، مع ارتفاع شكاوي العديد من الممثلين الإقليميين في مجلس شورى حركة النهضة(ممثلة في المكتب التنفيذي) كانت تساوم كثيرا على المفاوضات السياسية في الحوار الوطني([3])، إذ قدم الأمين العام السابق حمادي الجبالي والقيادي رياض الشعيبي استقالتهما، وأسس رياض الشعيبي حزب جديد "البناء الوطني" الذي استقطب عددا هاما من أنصار الحركة وقواعدها.

بالتالي تعد حركة النهضة الركيزة الثانية للتوافق في تونس، خرجت من مؤتمرها العاشر في شهر ماي 2016 بتباين واضح على المستوى القيادي حول فلسفة إدارة الحزب من جهة، وإدارة الخط السياسي من جهة أخرى، وعلى الرغم من محاولاتها الحثيثة المحافظة على صورة الحزب الموحد المنضبط والملتزم([4]).

ثانيا_ الانشقاقات داخل الائتلاف الحكومي الرباعي وحكومة الوحدة الوطنية :

لقد شهدت الساحة التونسية تصدعات مؤثرة داخل عدد من أحزاب الائتلاف الحكومي الرباعي وحكومة الوحدة الوطنية؛ لعل أبرزها:

1_ انشقاقات داخل حركة نداء تونس:

إن حركة نداء تونس هو سليل حزب الدستور، رغم تصدعه وانقسامه إلى ثلاث تيارات منذ أكتوبر 2015 إثر خلاف حاد حول صيغة إنجاز مؤتمره التأسيسي، ويعود الحضور القوي لهذا الحزب بأجنحته وروافده المختلفة إلى سيطرته على أغلب دواليب الدولة من خلال اندماج قطاع كبير من الحرس القديم ورموز الدولة العميقة في صفوفه، ورغم تآكل هذا الحزب بشكل سريع بسبب استقالة عدد كبير من كوادره ونوابه بالبرلمان والتحاق أغلبهم

[1] - أنور الجمعاوي ،**"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مرجع سابق** ، ص 75.
[2] - مونيكا ماركس، مرجع سابق، ص08.
[3] - المرجع نفسه، ص08.
[4] - هيثم سليماني، "التوافق السياسي في تونس: محطات و مطبات" ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص11.

www.manaraa.com

بحركة "مشروع تونس" ([1]) التي أسسها أمينه العام السابق، محسن مرزوق، إلا أنه ظل يسيطر على مقاليد الحكم مستفيدا من إسناد الائتلاف الحكومي له من خلال دعم مؤسسه الباجي قائد السبسي، وتأكيد الثقة في حكومة الحبيب الصيد ذات الأغلبية الندائية رغم أدائها الضعيف.

شهد الحزب تصدع في نوفمبر 2015 من خلال استقالة 31 نائبا من كتلة حزب نداء تونس بالبرلمان ، هذا مكن حركة النهضة بان تكون صاحبة الاغلبية البرلمانية، وبهذه الاستقالة فقد حزب نداء تونس أغلبية المقاعد البرلمانية بعد أن كانت كتلته تضم 86 نائبا أصبحت تضم 55 نائبا، لتكون الأغلبية لحزب النهضة بـ69 نائبا من إجمالي 217 نائبا، بخصوص تأثيرات هذه الاستقالة على الحكومة، قال أستاذ القانون الدستوري **جوهر بن مبارك** في هذا الصدد أن: «الدستور التونسي يمنح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد أولوية تعيين رئيس الحكومة في حالة واحدة تتعلق بالمرحلة التي تعقب الانتخابات » ([2]).

إن انشقاق حركة نداء تونس وتحول الحزب إلى حزبين والكتلة البرلمانية إلى كتلتين، هذا الوضع قلب موازين القوى داخل الائتلاف برئاسة الحبيب الصيد، باعتبار الائتلاف الرباعي الحاكم هو ائتلاف غير متجانس في ظل اختلاف المرجعيات الحزبية ودفاع كل حزب من الائتلاف عن مصالحه ومواقع نفوذه، قادت الخلافات بين الأحزاب السياسية الى تجريد الحكومة من أي إسناد سياسي من قبل الرباعي الحاكم الذي غرق في أزماته الداخلية.

جدول رقم 03: الانشقاقات الأحزاب السياسية الممثلة في الائتلافات الحكومية منذ 2011

تسمية الأحزاب الأصلية و أمينها العام	تسمية الأحزاب المنشقة	توقيت الانشقاقات	نتائج الانشقاقات
حزب نداء تونس/ محسن مرزوق/حزب علماني	- تأسيس محسن مرزوق حزب "مشروع تونس" - تأسيس "حركة تونس المستقبل" بقيادة الطاهر بن حسين.	انتخابات تشريعية 2014.	- انقسام الحزب إلى كتلتين. - استقالة ثلث ممثليه في البرلمان بمعدل 22 نائب.
حزب التكتل من أجل الجمهورية/ مصطفى بن جعفر تجانس إيديولوجيا/ حزب علماني	- إنشاء حزب "الخيار الثالث" عام 2012 بقيادة صالح شعيب.	انتخابات تشريعية 2014.	- انسحاب 08 نواب في المجلس التأسيسي. الفشل في الانتخابات التشريعية 2014.
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ومن بعد حزب حراك تونس منصف المرزوقي غياب التجانس الإيديولوجي /حزب علماني	- انشقاق القيادي عبد اللطيف العيادي وتأسيسه "حركة الوفاء". - انشقاق القيادي محمد عبو وتأسيسه لحزب " التيار الديمقراطي في 2013.	- انتخابات تشريعية 2014 فراغ في منصب أمانة الحزب وتداول 4 قيادات عليه.	- استقالة 15 نائب في المجلس التأسيسي، 09 منهم التحقوا بـ"حركة وفاء" و05 بـ"التيار الديمقراطي". - الفشل في الانتخابات التشريعية 2014.

[1] - "واقع المشهد السياسي التونسي وتحولاته المنظورة"، مرجع سابق.

[2] - إيمان مهذب، "نداء تونس....أزمة تتعدى الحزب"، شبكة الجزيرة الاعلامية، تم تصفح الحزب بتاريخ: 2017/10/16، //www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews /2015/11/10

www.manaraa.com

حزب النهضة/حزب إسلامي	- تأسيس حزب "البناء الوطني" بقيادة رياض العشيبي في جانفي 2014.	- المصادقة على قانون المصالحة الإدارية.	- استقالة أمينها العام السابق حمادي الجبالي والنائب بن عمو. -انقسام الحركة إلى جناحين: جناح معتدل بقيادة راشد الغنوشي وجناح متشدد بقيادة حمادي الجبالي.

المصدر: كارم يحي، الديمقراطية الصعبة: رؤية مصرية للانتقال التونسي، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 35 ، دون سنة نشر، ص 21، 22، 42.

المحور الثالث : مستقبل الظاهرة الحزبية وقدراتها الائتلافية في تونس

يتسم المشهد السياسي التونسي حاليا، باستقرار هش هو نتيجة طبيعية لسياسة الائتلافات بين الأحزاب السياسية الفاعلة تبعا لمقتضيات مرحلة الانتقال الديمقراطي التي أعقبت ثورة 2011، يظل مآل هذا المشهد السياسي مرهونا بتجليات مستقبل منظور قد يعاد فيه رسم الخارطة السياسية ومراجعة صيغ الائتلاف الراهنة باتجاه تشكيل تحالفات جديدة، بعد مضي أكثر من ست سنوات على ثورة 14 جانفي 2011، ورغم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة، لا يزال المشهد السياسي التونسي الذي أفرزته تجربة الديمقراطية الناشئة في طور التشكل.

أولا- الانشقاقات الحزبية كسمة من سمات المشهد السياسي التونسي:

شهدت العديد من الأحزاب السياسية في تونس بعد انتخابات أكتوبر2011 موجة من التصدعات والانشقاقات خلفت أزمات داخل الاحزاب السياسية، قد تنعكس على مصداقيتها وعلى الحياة السياسية ككل، وذلك راجع لعدة متغيرات لعل أهمها: ([1])

- ✓ انتقال الأحزاب من التشتت والتنوع والتعدد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة هي: الائتلافات الحكومية من ناحية، وأحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية) من ناحية أخرى.
- ✓ معاناة الأحزاب السياسية المكونة للائتلافات الحكومية في تونس من تفكك داخلي (خاصة حزب المؤتمر وحزب التكتل) وبسبب ترددها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية.
- ✓ تجاوز الأحزاب السياسية معطى تباين خلفياتها المرجعية والأيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- ✓ انتقال الأحزاب التونسية المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه إلى قوة احتجاج وطاقة تغيير.

[1]- إيمان مهذب، "نداء تونس....أزمة تتعدى الحزب"، مرجع سابق.

* بعد ثورة 2011 أصبحت المساءلة الاجتماعية وسيلة لتنمية مشاركة الرأي العام، في هذا الصدد تقوم مؤسسة سيغما كونساي بالتعاون مع صحيفة المغرب باجراء سبر آراء حول مسائل: تنفيذ الحكومة لمبادئ خارطة الطريق، الموقف من الازمة الاقتصادية، ونوايا التصويت.

www.manaraa.com

1- ظاهرة الاغتراب السياسي للمواطنين :

يشير تقرير الباروميتر السياسي* إلى تواصل تراجع شعبية الأحزاب السياسية عموما في تونس؛ إذ تشير التقديرات إلى أن 19.4% فقط من التونسيين يثقون بالأحزاب السياسية ويعتقدون أنها قادرة على تقديم الإضافة إلى البلاد. من جهة أخرى، فإن 70% من التونسيين يقيمون الوضع الاجتماعي ونحو 60% من التونسيين يعتقدون أن البلاد تسير في المسار الخطأ([1]).

تدل هذه المؤشرات وغيرها على حالة الإحباط من الوضع العام وحالة انعدام الثقة بالمشهد السياسي عموما بوصفه المسؤول الأول عن إفرازه بغض النظر عن التفاصيل، وهو ما يفسره تراجع اهتمام التونسيين بالشأن السياسي مقارنة بسنوات الثورة الأولى، وحالة اللامبالاة تجاه هذا المشهد، والتوافق السياسي أحد تفاصيله الأساسية.

ثانيا- مآلات الائتلافات الحكومية في تونس بعد انتخابات أكتوبر2011 :

إن الائتلاف الحكومي بما هو التقاء بين أحزاب سياسية؛ فالأحزاب هي أساسه وهي دعامته ورافعته الأساسية، ومتى اهتزت الأحزاب السياسية ولم تستقر سيهتز الائتلاف الحكومي بالضرورة.

1- آفاق التوافقات السياسية بين الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة:

إن التوافق بين القوى التونسية ظل خاليا من المضامين الحقيقية التي يمكن أن تؤسس لفعل سياسي مشترك. إن عجز التوافق عن التحول من موقف سياسي في لحظة زمنية إلى ورشة سياسية مجمعة يعود بالأساس إلى غياب تلك الأرضية المضمونية المرجعية التي تستقيم في أفقها السياسات وتترجم في ضوئها الممارسات ([2])، وهو ما يمثل أحد أهم مواطن القصور الوظيفي للتوافق السياسي التونسي.

لم ينجح قادة الأحزاب السياسية في تونس في تحويل التعاقد السياسي الذي جمعهم إلى ثقافة سياسية شعبية قادرة على القيام بدور المحرك لبرامج النهوض بالبلاد ومشاريعه، وهو ما يفسر بوضوح عجز التوافق السياسي عن تحقيق منجز تنموي واقتصادي على الأرض. ولم تفلح في إنضاج مشروع وطني حقيقي تتكاتف من أجله المساعي.

ينظر أغلب الفاعلين السياسيين للتحالفات الحكومية في تونس على انه مرادف للتآمر سواء الحاكمة (النهضة والنداء) أو المعارضة (الجبهة الشعبية)، فالتوافق بين حزبي النهضة والنداء تحول في نظر البعض إلى تحالف حكومي يهدد سلامة الانتقال الديمقراطي، أما بالنسبة للجبهة الشعبية فيعتبره الملاحظين تحالف شكل أساسا للاعتراض على سياسات الحكومة خصوصا بعد رفضها المشاركة في حكومتي الحبيب الصيد و يوسف الشاهد ولذلك يمكن القول أن الأسباب التي دفعت إلى تشكيل الجبهة لا تزال قائمة وربما ستظل إلى غاية انتخابات 2019 مما يرجح احتمال استمرارها كتشكيل سياسي معارض.

[1] - أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس :الدرب الطويل نحو التوافق" ، مرجع سابق، ص 76.

[2] - هيثم سليماني، مرجع سابق، ص 12.

www.manaraa.com

2- القوى السياسية المضادة كعائق لاستمرار الائتلافات الحكومية:

في الواقع أن الثورة التونسية قامت من أجل معالجة مشكلتين رئيسيتين: المشكلة الأولى هي التوزيع العادل للثروة، والمشكلة الثانية هي التوزيع العادل للسلطة، فالسلطة كانت محتكرة والثروة كانت محتكرة، الأحزاب السياسية حققت مكاسب كبرى أصبحت لها وقفات وأصبحت تظهر في الإعلام وتشارك في العملية السياسية، ولكن الثورة لما قامت، قامت من اجل مطالب اجتماعية من أجل التشغيل والتنمية والحد من التهميش ([1])، إلى حد الآن الأحزاب السياسية المشكلة للائتلافات الحكومية المتعاقبة على تونس ابتداءا من ائتلاف الترويكا إلى الائتلاف الحكومي الرباعي إلى حكومة الوحدة الوطنية، لم تستطع أن تحل المشكلة أو أن تحد على الأقل من نقمة الشباب الموجود في المناطق المهمشة ورغبته في العمل والحد من الفقر وغيره، فهناك نسبة تتجاوز المليون مواطن تحت خط الفقر.

يمكن أن نلمس الصراع بين الائتلافات الحكومية المتعاقبة على تونس مع القوى السياسية المضادة حول قضايا سياسية عدة، والجميع يلومون النهضة على قضايا عدة ولكن لا يوجد نقاش بين هذه الأحزاب حول القضايا الاجتماعية الحقيقية التي هي الوحيدة الكفيلة بمعالجتها، التي يمكن من خلالها إحداث استقرار اجتماعي ([2])، لأن التعددية السياسية في ظل غياب استقرار اجتماعي الذي هو صمام أمان الاستقرار الأمني ستكون فوقية ولن يكون منها جدوى. من أجل الخروج من هذه الأزمة، فالأولوية هي لبناء نظام ديمقراطي حقيقي لكي تستمر الدولة لكي تستمر الحريات لكي تمنع عودة الاستبداد وعودة الفساد ثم بعد إذن سيكون هناك فرصة لحوار وطني من اجل محاربة الفقر وحل مشكلة البطالة وغيرها..

[1] - المرجع نفسه ، ص10.

[2] - هيفاء أحمد محمد، "الإسلاميون في تونس بين السلطة والمعارضة"، دراسات دولية، العدد مارس 58، ص44.

www.manaraa.com

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نلخص إلى إيراد جملة من النتائج على النحو التالي:

- إن موجة التكتلات والانصهار وعمليات الدمج التي حصلت مباشرة بعد انتخابات أكتوبر 2011 تمثلت في تشكيل الائتلافات الحكومية والجبهات السياسية المناقضة لها، فالهدف من تشكيل الحكومة الائتلافية هو ضمان أغلبية برلمانية مساندة للحكومة تمكنها من تنفيذ برنامجها السياسي.
- إن كانت طبيعة الخارطة السياسية في بعض الحالات لا تسمح بذلك وهنا تبرز تحديات بالنسبة للائتلافات الحكومية، أبرزها انشقاقات الأحزاب المشكلة للائتلافات الحكومية وصعوبة أحداث التوافق بينها.
- إن مستقبل الائتلافات الحكومية في تونس غامضا مازال متناقضا، فهناك من يثمن هذه الظاهرة ويدعوا إلى استمرارها، في حين لا يرى البعض الآخر جدوى منها ويعتبرها مجرد أداة للوصول إلى الحكم وخدمة أجنداتها الخاصة، وأمام هاذين الرأيين يمكن اعتبار تجربة الائتلافات الحكومية في تونس تجربة مثمرة.
- بدل التفكير في إعادة النظر في القانون الانتخابي المتسبب في هذه الظاهرة لابد من ترسيخ مبدأ العمل الجماعي التشاركي أثناء ممارسة الحكم أو القيام بدور المعارضة.
- تتطلب عقلنة المشهد السياسي في ديمقراطية ناشئة تحويل التعددية السياسية من معطى معرقل إلى معطى منتج ومطور للحياة السياسية عامة والتجربة الديمقراطية تحديدا؛ الأمر الذي يتطلب التقليص أكثر ما يمكن من الأحزاب مقابل بناء تحالفات وائتلافات بين الأطراف السياسية التي لها رؤية أو أهداف مشتركة أو متقاربة.
- يجب الإقرار بأن الساحة السياسية في تونس لم تصل بعد إلى هذه المرحلة التي تتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة؛ لذلك سيظل الناخب مشتتا أمام هذا العرض المفرط من القوائم التي لا يعرف عنها إلا القليل.

www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع:

أولا_الكتب:

1 – كارم يحي، الديمقراطية الصعبة: رؤية مصرية للانتقال التونسي، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 35، ، دون سنة نشر.

ثانيا_ المجلات:

1- الجمعاوي أنور،**"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ، العدد06 ،**جانفي 2014**.

2- الجمعاوي أنور، الحكومة الائتلافية في تونس: "قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات"، الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ، فيفري .2015

3- سليماني هيثم، "التوافق السياسي في تونس: محطات و مطبات"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس .2017

4- العجمي سناء، " إعادة تصنيع فراغ المعارضة السياسية في تونس"، مجلة شؤون دولية، العدد الأول، ربيع 2013.

5- ماركس مونيكا،" أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، أو الإكراه، أم تقديم التنازلات؟"، الدوحة: مركز بوكنجز، العدد 10، فيفري 2014.

6- هيفاء أحمد محمد، " الإسلاميون في تونس بين السلطة والمعارضة"، دراسات دولية، العدد 58، مارس 2014.

ثالثا_الانترنات:

1-بومنيجل شفيع، "أزمة حزب نداء تونس ومستقبل المشهد السياسي التونسي"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/17،www.csds-center.com/archives/amp. 9707

2- السايح حبيب، " التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف إلى التوافق؟" ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، تم تصفح الموقع بتاريخ :2017/10/14،

tunisias-democratic-transition-from-http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view//centention-to-consensus

3- العشي خولة، " انشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة: تحالفات من الورق"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/21،

lhttps://www.alaraby.co.uk/amp/politics/2016/1/17

4- فتحي الجراي، "واقع المشهد السياسي التونسي وتحولاته المنظورة"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/18، http://rawabetcenter.com/archives/26557

5- مهذب إيمان، "نداء تونس....أزمة تتعدى الحزب"، شبكة الجزيرة الاعلامية، تم تصفح الحزب بتاريخ: 2017/10/16، //www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews /2015/11/10

6- "حكومة الوحدة الوطنية وسؤال تثبيت الاستقرار"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/10/17،

http://www.csds-center.com/archives/10411

7-" تونس: أزمة الترويكا واصطفاف المعارضة"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/10/14، /2013/02/201321010739424512.htmlhttp://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate

www.manaraa.com